

## القدس الشريف بين سياسات التهويد وخيانات التطبيع وآفاقها المستقبلية.

• الباحث/ تومي حمدون

• الباحث/ فليح غزلان

---

• جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر

• جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر

## ملخص

بعد أكثر من خمس قرون من الحكم الإسلامي للقدس، قام الصليبيون باحتلالها عام 1099م، وأرجعها صلاح الدين الأيوبي إلى الحضن الإسلامي وظلت كذلك لغاية عام 1917م، بصور وعد بلفور ووضع فلسطين والقدس تحت الانتداب البريطاني. هذه التطورات شجعت يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين، وبعد إعلان دولة الكيان الصهيوني عام 1948م، قام الصهاينة باحتلال ثلثي القدس وأتموا احتلالها بالكامل أثناء حرب 1967م. وقد قامت حكومات الكيان الصهيوني المتعاقبة بتطبيق سياسات النفس الطويل في تهويد القدس وطمس معالمها الإسلامية والمسيحية، من أجل صناعة قدس يهودية تكون حسب مزاعمهم عاصمة موحدة وأبدية لدولة الكيان الصهيوني. وما شجع الدولة اليهودية في مواصلة سياسات تهويد القدس وطمس المعالم العربية والإسلامية، تسارع الأنظمة العربية للتطبيع مع إسرائيل.

## Abstract :

After five centuries of Islamic governance in El Qods, the Christians colonized it in 1099, then the conqueror Salah EddineelAyoubi recovered it to make it again a Muslim state and that it remained so until 1917 C.E, the year in which the Balfour Declaration that placed Palestine under British Mandate was concluded

This development of events encouraged Jews around the world to relocate and settle on Palestinian lands, and with the declaration of the state of Israel in 1948, the Israelis conquered more than two-thirds of the territory of 'El Qods and ended up taking over the whole city in 1967

Successive Israeli governments have pursued policies aimed at erasing the Islamic and Christian identity and traces of the city of El Qods and have opted for colonial policies on both legislative , and fear to make el Qods an Israeli city and even the united and eternal capital of the Israeli state.

Among the elements that have encouraged the Israeli state to preserve in its policy of Judaizing El Quds and erasing all Arab or Muslim monuments and landmarks, the eagerness of the current Arab systems and governments to agree to the normalization of relations with the State of Israel .

## مقدمة:

شيدت القدس قبل ألفين سنة قبل الميلاد، وتواجد السكان العرب فيها وفي سائر فلسطين منذ ذلك التاريخ، فأقاموا العرب اليبوسيين والكنعانيين المدن والحضارة، وسكنها الفلسطينيون منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد، قبل أن يتسلل إليها بعد ذلك العبريون القادمون من مصر، وفي عام 538 ق.م احتل الفرس مدينة القدس، ثم احتلها الرومان عام 63 ق.م، ثم جاء الفتح الإسلامي فأصبحت القدس مدينة إسلامية عام 638م بعد دخولها من طرف سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه (العناني، 2002، الصفحات 18-19)

وفي عام 1098م كان الصليبيون يحاصرون أنطاكية وغايتهم الشام وبيت المقدس، وساعدهم على تحقيق أهدافهم، تشتت إمارات الخلافة الإسلامية، واختلاف سياسات حكامها وملوكها (أنطاكية، حلب، دمشق، حمص، الموصل، حماة،...)، وكذلك صراع النفوذ بين كل من بغداد ومصر، فسقطت الشام وبيت المقدس في أيدي الصليبيين عام 1099م (محمد، 2021، صفحة 87).

وعام 1187م عادت المدينة المقدسة إلى الخلافة الإسلامية، وضلت كذلك إلى غاية سقوط الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها عام 1917م، ووضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني تمهيدا لإقامة دولة الكيان الصهيوني على هذه الأرض المباركة، وهذا ما جسده وعد بلفور.

وعمل اليهود كل ما في وسعهم ولا زالوا كذلك لتهويد وطمس المعالم الإسلامية، وخاصة المدينة المقدسية من أجل جعلها عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية.  
ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى أثر التطبيع العربي الإسرائيلي على سياسات تهويد القدس، وما هي سبل ووسائل التصدي لحالة التهويد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة؟

والتي تتفرع عنها الأسئلة التي نسعى لطرحها في هذه المقالة وهي: هل نجح اليهود في طمس وتهويد مدينة القدس ومعالمها الإسلامية؟ وهل واجه الفلسطينيون والعرب والمسلمين هذه السياسة الإسرائيلية المعلنة والمدعومة من قبل قوى أجنبية مناهضة للعرب والمسلمين والرافضة لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس الشريف؟ وما هي الآفاق المستقبلية للقدس المحتلة في ظل التطورات الدولية الراهنة المتسارعة وماذا عن التجاذب العربي المتواصل والسكوت الأممي المحير عن هذه المسألة بالذات؟

هذا ما سنتعرض له في هذه المداخلة التي جاءت تحت عنوان: "القدس الشريف بين سياسات التهويد وخيانات التطبيع وآفاقها المستقبلية"، والتي قسمناها إلى محورين رئيسيين الأول خصص للواقع الميداني والوضع القانوني لمدينة القدس، أما فيما خصص المحور الثاني فقد خصصناه لموضوع التطبيع العربي-الإسرائيلي وأثره على القدس المحتلة.

## **المحور الأول: الواقع الميداني والوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة:**

ستقوم دراسة هذه المحور على ثلاث نقاط أساسية: الأولى متعلقة بالوضع الميداني لمدينة القدس، أما النقطة الثانية فتخص الوضع القانوني للقدس الشريف، وثالثاً نقوم بدراسة الآفاق المستقبلية لمدينة القدس المحتلة.

### **أولاً: سياسات تهويد القدس والعوامل المعيقة لها:**

تحظى مدينة القدس بوضع خاص، فهي مدينة متميزة خاصة على الصعيد الديني والثقافي والسياسي.، لذلك فقد عمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى سياسات تهويدها، مخالفة في ذلك جميع الأعراف والاتفاقيات والقرارات الدولية، ولولا بعض العوائق التي حالت دون إتمام سياسة التهويد لأصبحت القدس بدون مقدسات إسلامية وخالية من سكانها العرب الأصليين، وعليه سنتطرق إلى نقطتين هامتين في هذه الفقرة متعلقتان بإجراءات محاولة التهويد ومعوقات هذه السياسات.

### **01: إجراءات محاولة تهويد القدس**

رسخت الحركة الصهيونية لدى أعضائها ولدى أغلب يهود العالم منذ نهاية القرن التاسع العاشر فكرة الهدف الأعظم المتمثل في احتلال القدس، وجعلها العاصمة الأبدية المنتظرة لإسرائيل، وبعد إعلان دولتهم عام 1948، تمكن الاحتلال الإسرائيلي من الاستيلاء على 66.2% من المساحة الكلية لمدينة القدس، وظلت القدس الشرقية بيد الجيش الأردني لغاية 1967/06/07، أين احتلت المدينة بالكامل من قبل إسرائيل. (نواف جودت، 1991، صفحة 144)

وقد استعملت إسرائيل وسائل متعددة لتهويد القدس بالكامل، ومن أجل نزع الهوية الإسلامية والمسيحية والتاريخية من مدينة القدس، وفرض الطابع اليهودي على المدينة لجأت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى انتهاج وسائل واستراتيجيات متعددة كان من أهمها السياسة الاستيطانية.

فقد عملت الحكومات الإسرائيلية منذ 1948م على مصادرة الأراضي وتطوير التجمعات السكنية الفلسطينية، وعزل مدينة القدس وضواحيها على المحيط الفلسطيني في الشمال والجنوب، وفصل شمال الضفة عن جنوبها وتشويه النمط العمراني للقدس القديمة والقرى المحيطة بها، والعمل على تهجير الفلسطينيين وسحب هوياتهم والعمل على هدم منازلهم، وتنشيط المنظمات اليهودية لجذب أموال اليهود الأجانب الأثرياء لشراء عقارات في القدس، وكل هذا كان في إطار التنفيذ الحرفي لتوصية اللجنة الوزارية لشؤون القدس لعام 1973م برئاسة "غولدا مائير" والتي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس 22% من المجموع العام للسكان. (تهويد، 2021)

وبالفعل سارت إسرائيل على النهج الذي رسمه لها - بن جوريون - ونظريته القائلة: "إيجاد الحقائق المادية والبشرية التي تؤدي بذاتها بعد ذلك إلى إيجاد الحقائق السياسية"، وأصر على أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل، وأن حشد أكبر عدد من اليهود فيها سيجعل من تدويلها حديث خرافة فعملت إسرائيل على إيجاد الواقع الميداني، لا على تحديد الوضع القانوني لمدينة القدس. (محمد، 2021، صفحة 114)

لقد أصبحت القدس محتلة كلياً من طرف إسرائيل بعد عام 1967م، وأصبح التشكيل الديموغرافي فيها لصالح اليهود، وأحييت المدينة المقدسية من كل جوانبها بمستوطنات يهودية، ولم يبق من عربيتها إلا معالمها الإسلامية المهتدة بالانهيار، وبعض بناياتها القديمة العريقة المهتدة بالهدم، ونسبة قليلة من المقدسيين المرابطين المعرضون لخطر القتل والتصفية أو التهجير والسطو على ممتلكاتهم وعقاراتهم. وأخضعت الحكومة الإسرائيلية الفلسطينيين لنظام التصاريح للتنقل داخل القدس، خاصة الغير مقيمين بالمدينة، وقسمتهم إلى ثلاث مجموعات، فلسطينيو القدس وفلسطينيو الضفة الغربية وكذلك قطاع غزة الذين يمنع عنهم دخول القدس إلى بتصاريح خاصة، كما سنت مباشرة بعد استيلائها على الضفة الغربية وقطاع غزة، قانون الأحكام العرفية والأحكام العسكرية الذي لازال ساري المفعول، وكثفت من حملات الاعتقال والتعذيب. (الشايب، 2005، صفحة 154)

وأحكمت إسرائيل السيطرة العملية في الحرم القدسي، وأخضعت الحرم الشريف للسيطرة العسكرية والمحكمة المحاكية له، وأصبحت الشرطة الإسرائيلية مسئولة عن النظام فيه، وقامت بأعمال الحفريات على امتداد حائط المبكى. وأصبحت تعمل جاهدة على هدم المسجد الأقصى وبناء مكانه الهيكل المزعوم. (نواف جودت، 1991، صفحة 146).

واستولت أو حاولت الاستيلاء على اغلب الأوقاف المسيحية في القدس الموجودة في بيت لحم وديار مار الياس إضافة إلى الأوقاف الإسلامية المتواجدة بجوار المسجد الأقصى وخاصة العقارات المقدسة الموقوفة على الحرم الشريف (مصطفى عبد الغني، 2007، الصفحات 30-36). كما أصبح اقتحام المستوطنون اليهود للمسجد الأقصى تحت حماية الوحدات الخاصة، وأصبح وجود شرطة الاحتلال من المظاهر اليومية لمدينة القدس المحتلة.

وقد عملت الحكومة الإسرائيلية على ترسيخ سياسة الوضع الراهن، وخلق الحقائق والوقائع العملية على الأرض في محاولة لإجبار الفلسطينيين والعالم والعرب على التسليم بهذا الوضع الراهن وحقائقه، وذلك استناداً إلى منطق القوة والتفوق العسكري". (نواف جودت، 1991، صفحة 147)

## **02: العوامل المعيقة لسياسة تهويد القدس:**

من أهم العوامل التي ساهمت في إعاقه سياسات الكيان الصهيوني في تهويد القدس بالكامل الإصرار الفلسطيني على مواصلة المقاومة والتصدي لمخططات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهذا بتصعيد فعل الانتفاضة، والعمل المسلح ضد الأهداف العسكرية للاحتلال الإسرائيلي في كامل الأراضي المحتلة، وعم الخوف في المدينة وفي قلب المستوطنات اليهودية، وتعزيز المصالحة الوطنية الفلسطينية بين مختلف الأحزاب والحركات والفضائل، وتوحيد الأهداف وتنسيق الجهود من أجل قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ولم يلعب العامل الديموغرافي دوراً لصالح الطرف الإسرائيلي، فإذا كان عدد اليهود بفلسطين بلغ عام 2019 حوالي 6.3 مليون نسمة، فإن بالمقابل عدد سكان فلسطين في نفس الفترة بلغ 6.4 مليون

نسمة، ومن المتوقع أن تكون نسبة الفلسطينيين سنة 2035 (54%) مقارنة باليهود الذي سيبلغ (46)%، وهو أمر يفرض على إسرائيل التمعن والتفكير مطولا من أجل اتخاذ أحد الحلين، والذي لا ثالث لهما وكلاهما أسوء من الآخر بالنسبة لها: إما الانسحاب من الضفة الغربية، أو تكوين دولة ثنائية القومية. (وليد، 2019)

إضافة إلى عامل آخر مهم يجعل إسرائيل تجمد سياسة تهويد القدس، وهو الرفض الدولي لسياستها الاستيطانية وخاصة من جانب دول الاتحاد الأوروبي، والتي تلتزم الصمت لكن بالمقابل برلماناتها وشعوبها تقف إلى جانب القضية الفلسطينية، إضافة إلى الارتباط الروحي والديني للكنيسة بالطابع المسيحي لمدينة القدس مهد الحضارات والديانات المختلفة، وحتى الدعم الأمريكي بدأ يقل، ليس فقط بعد مغادرة الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" لقصر الرئاسة، ولكن كذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية حولت إستراتيجيتها الخارجية من الشرق الأوسط المليء بالمشاكل والتعقيدات، إلى المحيط الهادئ المليء بالولاء والأرباح.

ويلعب التفوق العسكري الإيراني دورا رئيسيا في إعاقة إتمام تنفيذ السياسات والمشاريع اليهودية في الأراضي المحتلة والمنطقة الشرق أوسطية، وفشل إسرائيل في دفع الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول العربية لمواجهة إيران عسكريا، ونمو الطموح والحلم الإيراني في دخول نادي الدول النووية، أصبح يشكل خطرا كبيرا على إسرائيل وعلى وجودها أصلا، وأصبحت إسرائيل تتخوف من نقل الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الإيرانية إلى التنظيمات وفصائل المقاومة الفلسطينية، وبالتالي اعتبار إيران مصدر أول لتهديد أمنها الداخلي.

وهناك عامل داخلي يعيق تنفيذ إسرائيل لسياسة تهويد القدس، وهو انقسام النسيج الاجتماعي الإسرائيلي حول قضية توحيد أو تقسيم مدينة القدس، إضافة إلى تجمع اليهود الروس في منظمات وأحزاب معينة، ووجود حساسيات في الثقافات والديانات الفرعية الإسرائيلية بالإضافة إلى وجهات النظر المختلفة لمختلف الحكومات حول وضع القدس النهائي.

فالتوجه الديني الإسرائيلي منقسم، منه من يرى في القدس مكان للعبادة، ويرفض اغتصاب الخلاص الرياني الذي لا يكون إلا بقدم المسيح اليهودي وتأسيسه الدولة اليهودية، ومن مؤيدي هذا الطرح جماعة ناطوري كارتا التي لها أتباع بالقدس، وهو اتجاه في صراع دائم مع الدولة العلمانية الإسرائيلية، والذي يؤيده حزب اغودات إسرائيل، بالمقابل هناك قوى دينية أخرى ترى في القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ومنها جماعة شاس والمفدال (عدنان، 2010).

بالإضافة إلى عدم شرعية التهويد وسياسات الاستيطان والتعدي على أملاك وعقارات وحقوق الفلسطينيين داخل القدس وخصوصية وضع مدينة القدس في اللوائح والقرارات والمعاهدات الدولية والأممية.

## ثانياً: الوضع القانوني للقدس الشريف:

سنتناول في هذا المحور نقطتين أساسيتين الأولى تخص وضع القدس في التشريعات الإسرائيلية، أما النقطة الثانية فهي متعلقة بوضع القدس في القوانين والقرارات الدولية.

### 01: وضع القدس في التشريعات الإسرائيلية:

بتاريخ 14 أيار 1948م أعلن "ديفيد بن غوريون" أمام المجلس القومي اليهودي في تل أبيب قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين ، (جاسر علي، 2002، صفحة 53).

وفي 1967/06/27 جاء قرار الكنيست بإلحاق القدس القديمة بإسرائيل سياسياً وإدارياً.

وفي اليوم الموالي أصدرت إسرائيل قانون رقم 01 لعام 1967م أخضعت بموجبه القدس الشرقية للقوانين والنظم الإدارية الإسرائيلية، وبتاريخ 1980/11/20، صدر القانون الأساسي للقدس من الكنيست، الذي اعتبر القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. (نواف جودت، 1991، صفحة 145)

ونجحت إسرائيل في كل اتفاقياتها الثنائية سواء مع مصر أو الأردن أو الفلسطينيين في تأجيل بحث قضية القدس، ولم تستند هذه الاتفاقيات إلى مرجعية دولية تحكم آليات التفاوض المستقبلي بشأن القدس، في حين سمحت للأطراف المتفاوضة بالوصول إلى الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية بالقدس المحتلة، والأماكن الإسلامية المقدسة. (جاسر علي، 2002، صفحة 145)

وفي عام 1993 رسمت إسرائيل حدود جديدة لمدينة القدس الكبرى وصدر قانون يمنع رفع الآذان عبر مكبرات الصوت في المساجد، وكبلت إسرائيل المقدسين بترسانة من القوانين التي تقيد حريتهم في التنقل والتملك والبناء والهدم وحرمتهم من شراء عقارات محددة في القدس، بل انتزعت عقاراتهم بقرارات وأحكام فضائية جائزة من أجل إقامة أو توسيع المستوطنات أو المنشآت اليهودية إضافة إلى إصدار قوانين وقرارات النفي والتهجير، والأبعاد من المناطق القريبة من المستوطنات وداخل الخط الأخضر.

### 02: وضع القدس في القوانين و القرارات الدولية:

منذ نهاية حرب عام 1967 بين العرب وإسرائيل واحتلالها الكامل لمدينة القدس، صدرت عدة قرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ف جاء قرار مجلس الأمن رقم 242 المؤرخ في 1967/11/22م الذي نص على ضرورة انسحاب من كل الأراضي المحتلة في النزاع الأخير من طرف إسرائيل وبالطبع يشمل القدس الشرقية وعد جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وجاء بعده القرار رقم 252 لمجلس الأمن الصادر بتاريخ 1968/05/21م، ليوضح مضمون القرار السابق الذكر، واعتبر " جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأماكن التي من شأنها تغيير الوضع الاقتصادي للقدس هي إجراءات باطللة" (جاسر علي، 2002، صفحة 141)

وتلي ذلك القرار رقم : 267 المؤرخ في 03 تموز 1969 المحدد لبحث وضع مدينة القدس والقرار رقم 338 المؤرخ في 21 تشرين 1973 الذي جاء بعد حرب أكتوبر 1973م، والذي أعاد تبني

القرار 242 ودعي إلى وقف إطلاق النار، وإجراء محادثات لحل النزاع.(جاسر علي، 2002، صفحة 142).

وتواصلت القرارات الأممية والتي كلها دعت إسرائيل إلى وقف النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف.فصدر عن مجلس الأمن القرار رقم 446بتاريخ 1979/03/22م والقرار452بتاريخ1979/07/02م.

وجاء قرار الجمعية العامة المؤرخ في 29 تموز 1980 الذي أكد انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس، وضرورة امتثال إسرائيل لجميع قرارات الأمم المتحدة. ولحد اليوم صدرت العشرات من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية ووضع مدينة القدس سواء من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو قرارات اليونسكو، كلها تؤكد الوضع القانوني للمدينة، وتمنع تغيير الوضع القانوني للمدينة، وتبطل كل الإجراءات الإسرائيلية لجعل القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل وخاصة القرار رقم 478 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 1980/08/20و والذي أكد بطلان وعدم شرعية تغيير وضع القدس وعدم اعترافه بقانون ضم إسرائيل للقدس.

إضافة إلى كل ذلك اعتبرت المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية مستوطنات غير شرعية لأنها قائمة على الاستيلاء على أرض الغير بالقوة وطرد السكان الأصليين، وهو ما يخالف مبادئ وقواعد القانون الدولي، وهي جريمة مستمرة تترتب عليها آثار، مما يفرض على إسرائيل الوقف الفوري لهذه الأعمال الغير مشروعة طبقاً لأعراف وقواعد القانون الدولي.(حكيم، 2019)

### ثالثاً: الآفاق المستقبلية لمدينة القدس المحتلة:

هناك العديد من الاحتمالات لوضع القدس المحتلة مستقبلاً، فبعد خيار الحفاظ على الوضع القائم وخيار الاندماج الكامل وإقامة مؤسسة رسمية إسلامية واحدة لكل المسلمين إضافة إلى خيار تقسيم القدس، وهناك خيار آخر يتمثل في إخراج الحرم من أي سيادة في إطار اتفاق دولي.(نواف جودت، 1991، صفحة 147)

ولأن مدينة القدس تعتبر مدينة روحية لكل المسلمين و بها المسجد الأقصى ومختلف المعالم الإسلامية والتاريخية وهي العاصمة الدائمة لدولة فلسطين، في مفاوضات الوضع النهائي، وهي تعتبر بالنسبة للمسيحيين مهد الحضارات والديانات السماوية ومهد المسيحية، وتعتبر لليهود أرض الميعاد ومعتقد شعب الله المختار، فإنه وجب على الفلسطينيين من أجل تحقيق آمالهم والحفاظ على مدينة القدس بأن يقوموا بمسح اجتماعي ومعماري لسكان ومباني القدس وتنفيذ خطة ترميم المباني القديمة، وشراء البيوت المهتدة بالضياح وتنشيط الحركة التجارية والاقتصادية داخل أسوار المدينة وتفعيل الأسواق القديمة ومواصلة الانتفاضة والعمل المسلح وتوحيد المواقف الفلسطينية، ومقاومة المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تكريس ضم القدس الشريف.(نواف جودت، 1991، صفحة 154)



إضافة إلى كسب الدعم الغربي والدولي، وتفعيل الآليات القانونية والقضائية الدولية لإلزام الاحتلال الإسرائيلي بالوفاء بالتزاماته واحترام الأعراف والقواعد والمواثيق الدولية ووقف انتهاكاته الجسمية للأعراف والقواعد والاتفاقيات الدولية.

### المحور الثاني: التطبيع العربي - الإسرائيلي و أثره على القدس المحتلة:

وستتناول في هذا المحور ثلاث مواضيع رئيسية متعلقة بمفهوم التطبيع وأشكاله ومحطاته، وأثر التطبيع على مدينة القدس المحتلة وعلى ترتيب وضعها النهائي.

#### أولاً: التطبيع و أشكاله المختلفة

##### 01- مفهوم التطبيع:

يعني التطبيع لغة حسب قاموس المعجم الوسيط واللغة العربية المعاصر العودة إلى وضع أو ظرف عادي، و كلمة تطبيع من المصدر طبع.

و اصطلاحاً يعني الإستراتيجية التي تركز على قضايا تهدف إلى تحسين العلاقات الثنائية بين دولتين، من خلال إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وأمنية وغيرها من مختلف أوجه التعاون. (نسرين هشام يعقوب، 2021، صفحة 74)

#### التطبيع حسب الرؤية الإسرائيلية:

هو إتباع سياسات على مستوى الحكومة أو إجراءات على مستوى الأفراد في التعامل مع إسرائيل على أنها جزءاً طبيعياً من الشرق الأوسط، مع تجاوز ما فعلته من التطهير العرقي والتهجير الفلسطيني و التنازلي عن الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني. (نسرين هشام يعقوب، 2021، صفحة 74)

والتعريف الشامل للتطبيع هو علاقة دولية تشاركيه في مشاريع أو مبادرات أو نشاطات دبلوماسية، سياسية، اقتصادية، رياضية، أمنية... الخ، سواء كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين العرب والصهاينة مع تجاوز الخلافات والجرائم السابقة والحالية التي تركتها الدولة اليهودية في حق فلسطينيي. (نسرين هشام يعقوب، 2021، صفحة 75)

أشكال التطبيع: (نسرين هشام يعقوب، 2021، الصفحات 76-77) هناك عدة أشكال للتطبيع نذكر منها:

- **التطبيع السياسي:** وهو جملة من الإجراءات تقوم بها الحكومات من أجل إرجاع العلاقات إلى طبيعتها العادية السابقة، وتباشر من خلالها تبادل الرسائل والخطابات والبعثات الفصلية والدبلوماسية والزيارات الرفيعة بين مسؤولي الدولتين واللقاءات والمفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

- **التطبيع الأمني:** وهو تنسيق التعاون الأمني والعسكري الاستخباري بين دولتين تجاوزت خلافاتها السابقة.

- **التطبيع الثقافي:** هو أخطر أشكال التطبيع، ويتمحور مضمونه في التعاون المشترك في المجال العلمي، الفني، المهني والثقافي وهو يهدف إلى إعادة صياغة المفاهيم ومناهج التفكير.
- **التطبيع الاقتصادي:** وهو تنسيق التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول المطبعة وتقوية العلاقات الاقتصادية، وإبرام مختلف الاتفاقيات على المستوى الخاص والعام والدخول المتبادل للأسواق الوطنية والترويج للمنتجات وإقامة منشآت تنموية ومراكز تجارية وصناعية مشتركة.
- **ثانيا: محطات التطبيع العربي - الإسرائيلي:**  
بعد حرب أكتوبر 1973 بين العرب والإسرائيليين، تسارع الفواعل الدولية من أجل السعي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، خاصة بعد تلميح العرب لإمكانية السلام مع إسرائيل إذا توافر شرطان أساسيان هما:
  - الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967م بما فيها القدس الشرقية.
  - إعادة الحقوق الوطنية كاملة للشعب الفلسطيني، وهذا ما جاء في قرارات قمة الجزائر أواخر شهر نوفمبر 1973 بجامعة الدول العربية.(نبيل، 2014، صفحة 313)وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهدئة الوضع، من خلال وزير خارجيتها- هنري كيسنجر، متجاوزا الدور السوفيتي الذي كان يعمل تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل عقد مؤتمر جنيف الدولي في ديسمبر عام 1973، والذي تم تأجيله إلى أجل غير مسمى.
- وبالفعل توصل - كيسنجر - إلى تحقيق نجاح تمثل في إبرام اتفاقيتين للهدنة، الاتفاق الأول وقع بين مصر وإسرائيل في 17/01/1974م والثاني بين سوريا وإسرائيل وقع بتاريخ: 31/05/1974م، واقتصر الاتفاقان على مسائل الهدنة والمسائل الأمنية والعسكرية والفصل بين القوى المتحاربة.(نبيل، 2014، صفحة 314)
- وقد كانت هذه التحركات الأمريكية والدولية تمهيدا لإبرام العديد من اتفاقيات السلام أو اتفاقيات التطبيع العربي - الإسرائيلي نذكرها حسب تسلسلها الزمني كما يلي:

### 1- **التطبيع المصري الإسرائيلي:**

- بدأ الرئيس المصري - أنور السادات - مفاوضات ثنائية من وزير الخارجية الأمريكي - كيسنجر - من أجل الضغط على إسرائيل و تقديم تنازلات من أجل إقامة سلام دائم معها، وفتحت قناة اتصالات مصرية إسرائيلية بزعامة الرئيس المصري ورئيس وزراء إسرائيل اليمني - مناحم بيجن، وكان هذا التفاوض الثنائي المباشر بواسطة مغربية من الملك الحسن الثاني، وبعد عدة لقاءات مصرية- إسرائيلية بالمملكة المغربية، أعلن الرئيس المصري - السادات - في مجلس الشعب المصري يوم : 09/11/1977م على استعدادة للمفاوضات مع إسرائيل ولو تم ذلك في الكنيست الإسرائيلي وإخراج المفاوضات السرية السابقة الى العلنية، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بدعوة

السادات لزيارة إسرائيل، وبالفعل تمت تلك الزيارة أيام 19 إلى 21 نوفمبر 1977، وعقدت عدة لقاءات معلقة بين الطرفين.(نبيل، 2014، صفحة 315)

وفي ختام المفاوضات دعي الرئيس الأمريكي - جيمي كارتر الطرفان إلى المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد بولاية ميرلاند في سبتمبر 1978م، وتم التوقيع النهائي على اتفاقيات كامب ديفيد، والتي جاءت بنودها متضمنة المواضيع التالية:(غسان، 1989، صفحة 25)

- إنهاء حالة الحرب بين الطرفين مصر وإسرائيل.
- فتح الحدود، واعتراف كامل بالدولتين، وإقامة علاقات دبلوماسية.
- إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية، وانتقال الأفراد والسلع.
- السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في المياه الإقليمية المصرية.
- عدم مساعدة العمل الغذائي لضرب الأمن الإسرائيلي.

ونشير هنا إلى أن اتفاقيات كامب ديفيد تضمنت:

- الاتفاقية الإطارية الأولى الخاصة بالسلام بين مصر وإسرائيل.
- الاتفاقية الإطارية الثانية الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط.

والتي فتحت الطريق أمام بعض الدول العربية لاحقاً، وممثلي الفلسطينيين للانضمام إلى عملية السلام، ووقعت هذه الاتفاقية بتاريخ 26 مارس 1979 بحديقة البيت الأبيض بالولايات المتحدة الأمريكية(نبيل، 2014، صفحة 317)

## 2- التطبيع الأردني - الإسرائيلي:

أول خطوات السلام العربي - الإسرائيلي تزعمتها المملكة الهاشمية الأردنية منذ عام 1949م، بعد عقد الملك عبد الله سلسلة من اللقاءات السرية مع زعماء يهود أمثال (غولدا مائير، موشي دايان، موشي شاريت...)تمخض عنها تفاهات سرية بين الطرفين الأردني والإسرائيلي عام 1950م، مضمونه عدم اعتداء متبادل لمدة خمس سنوات، وموافقة إسرائيل على ضم الأردن للضفة الغربية من فلسطين.

وبعد ذلك توالى اللقاءات السرية الأردنية - الإسرائيلية حتى عهد الملك حسين، الذي التقى العديد

من القادة اليهود أمثال: (إيجال ألون، أبا إيبان، يتسحاق رابين...) (غسان، 1989، صفحة 32)

وفي هذا السياق نشر يوسف خميس - عضو سابق في الكنيست - وكان قد حضر اجتماع (إيبان - الحسين) في صحيفة نيويورك تيمز بتاريخ 1969/03/25 بأن الملك حسين اقترح أن تترك القدس تحت سيطرة اليهود، على أن توضع الأماكن الإسلامية المقدسة تحت إشراف الملك، وهو ما أكده الملك حسين في مؤتمره الصحفي المنعقد في 23 آذار 1972م حين قال: "ليس من الضروري تجزئة القدس أما بخصوص الوصول إلى الأماكن المقدسة فيمكن إيجاد حل لذلك" (غسان، 1989، صفحة

(34)

ولم تنقطع المفاوضات الأردنية الإسرائيلية حتى توجت بإبرام اتفاقية التطبيع الأردني الإسرائيلي في 26/10/1993م، والتي سميت بمعاهدة وادي عربة، والتي عقدت في مدينة العقبة بين الملك الأردني الحسين والرئيس الإسرائيلي: عزرا وايزمان، وبوساطة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

وتضمنت هذه الاتفاقية ضرورة إلغاء القانون الأردني الذي يمنع بيع العقارات للعدو الإسرائيلي (قانون رقم 30 لعام 1973)، و القانون رقم 40 لعام 1954 الذي يمنع الإسرائيليين من إقامة مشاريع استثمارية بالأردن، وبالفعل تم إلغاء هذه القوانين، وصدر قانون الاستثمار الأردني رقم 16 لعام 1990م، والذي أنهى المقاطعة، كما تم إلغاء البنود الخاصة بالحواجز الجمركية وتأسيس غرفة التجارة والصناعة الإسرائيلية في عام 1996م (أبو طير، 2020، صفحة 72).

كما وقعت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بخصوص الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية بتاريخ 26/10/1994م، والتي جاء في بندها الثاني من المادة التاسعة التأكيد على احترام إسرائيل للدور الحالي الخاص بالملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى لهذا الدور التاريخي.

وابرم بناء على ذلك اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات بين فلسطين والأردن في العاصمة عمان بتاريخ 31 آذار 2013، اعترفت فيها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بدور ملك المملكة الأردنية الهاشمية في الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، وجاء ذلك في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الاتفاقية، في حين أكدت المادة الثالثة على سيادة حكومة دولة فلسطين على جميع أجزاء إقليمها بما في ذلك القدس، وضرورة التنسيق الفلسطيني الأردني حول موضوع الأماكن المقدسة كلما دعت الضرورة لذلك.

لكن بعد سنتين من هذا الاتفاق وبتاريخ 24/10/2015م وقعت الأردن على اتفاق فرعي مع إسرائيل يخص المسجد الأقصى ويمنح اليهود حق زيارة المسجد.

### 3- التطبيع الموريتاني الإسرائيلي:

بعد إيقاف الدول الخليجية مساعداتها لموريتانيا عام 1990م، بسبب تأييد موريتانيا للاجتياح العراقي للكويت، قامت هذه الأخيرة بربط قنوات اتصال رسمية مع إسرائيل في عام 1995م بوساطة اسبانية، وتحت رعاية وزير الخارجية الاسباني - خافيير سولانا- فعقد لقاء أول في مدريد بإسبانيا، وعقد اللقاء الثاني بعمان بين وزير الخارجية الموريتاني "محمد سالم ولد الكحل" ونائب وزير الخارجية الإسرائيلي "يوسي بيلين"، وتمخض عن هذا اللقاء فتح مكتبين لرعاية المصالح المتبادلة في تل أبيب بإسرائيل، وفي نواكشوط بموريتانيا في أواخر عام 1995م، وكان اللقاء بمباركة وزير الخارجية الأردني: عبد الكريم الكباريتي، وفتحت بعد ذلك سفارتين للدولتين في عام 1999م، و اعترفت موريتانيا رسمياً بدولة إسرائيل. (شمالي، 2021، صفحة 11)

#### 4- التطبيع المغربي - الإسرائيلي:

منذ إقامة دولة اليهود، كان للمغرب صفة الابن البار لإسرائيل والوسيط المحبوب والموثوق به ، لربط قنوات التواصل العربية والإسلامية المهرولة للتطبيع مع إسرائيل، ولإسرائيل دوافعها وأسبابها الجديدة في إعطاء المغرب هذه الثقة والصفة، باعتبار أن المغرب تضم منذ القدم أكبر تجمع يهودي في البلاد العربية، وأن اليهود المغاربة تقلدوا عدة مناصب حكومية أمثال: ( جو أودانا نائب رئيس لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية في مجلس النواب المغربي)، ( ديفيد بن عمار، صاحب النفوذ السياسي والمالي لدى الملك الحسن الثاني)، ( روبرت، المدير العام لأكبر تجمع تجاري بالمغرب) وبعض مستشاري ملوك المغرب على مر التاريخ، إضافة إلى تمتع اليهود المغاربة في دولة الكيان الصهيوني بمراكز النفوذ والسلطة، وارتباط ملوك المغرب بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحاجتهم للدعم المالي والعسكري و الدبلوماسي، في مواجهة ثوار البوليساريو في الصحراء الغربية.(غسان، 1989، الصفحات 45-46)

وكانت دائما المغرب قبلة لزيارة زعماء يهود الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسرائيل، خاصة بعد وصول بعض اليهود المغاربة إلى مناصب عليا في دولة الكيان الصهيوني أمثال: يتسحاق نافون الذي أصبح عام 1984 نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الثقافة والتعليم، وديفيد ليفي الذي أصبح وزير البناء والإسكان ويتسحاق بيرتس، وزير دولة(غسان، 1989، صفحة 49)، وفي أيلول 1977 قام وزير الزراعة المغربي رفقة 12 مسئول مغربي بزيارة رسمية لإسرائيل، كما أبرمت المغرب عدة اتفاقيات سرية مع إسرائيل في الميدان التجاري والاقتصادي والسياحي، وبدأت في استرداد السلع الإسرائيلية بداية من عام 1985.

وكان المغرب المحرك الرئيسي لمفاوضات التطبيع المصرية والأردنية مع إسرائيل. وبداية من عام 1993، تم فتح مكتبين للتمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الرباط و تل أبيب.(شمالى، 2021، صفحة 14)

والمغرب تعتبر من أهم حلفاء إسرائيل وعلى هذا الأساس أبرمت العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الأمني والعسكري واقتناء أسلحة إسرائيلية، بدأت سنة 1963 لاستعمالها ضد الجزائر، وتواصلت خلال ثمانينات القرن الماضي، وخاصة التعاون في بناء جدار الفصل العنصري، والذي يقسم الصحراء الغربية لقسمين وتواصلت حتى عام 2021 أين أبرمت اتفاقية التطبيع، وتم إبرام عدة اتفاقيات منها السماح لإسرائيل ببناء قاعدة عسكرية بالمغرب، كما تواصل إبرام الاتفاقيات المغربية الإسرائيلية في مختلف المجالات، الثقافية، العلمية، التجارية، المواصلات....الخ. وهذا ما أكدته عديد الصحف العالمية كالصحيفة الإسبانية-الإسبانيول والصحيفة الإسرائيلية -إسرائيل اليوم- وكشفت جميعها على زيارة مرتقبة لوزير الحرب الإسرائيلي للمغرب يوم 2021/11/24م من أجل التوقيع على مذكرة تفاهم أمني بين إسرائيل والمغرب، وهي أول مرة يتم توقيع مثل هذه المذكرة مع دولة عربية، والتي تخص التفاهم على التنسيق بين الأسلحة والاستخبارات والمشتريات الأمنية والتدريبات المشتركة، وإنشاء قواعد عسكرية

وإنتاج الطائرات الإسرائيلية بدون طيار في المغرب، وهذا ما جاء في موقع العربي الإلكتروني بلندن بتاريخ 20/11/2021، وبالفعل كما جاء في التقارير الصحفية تمت زيارة وزير الحرب الإسرائيلي للمغرب بنفس التاريخ المذكور ولمدة يومين.

#### 5- التطبيع التونسي - الإسرائيلي:

مباشرة بعد إبرام اتفاق أسلو لعام 1993، تسارعت العديد من الدول العربية لإبرام اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل، ومنها تونس التي فتحت قنوات اتصال ومفاوضات مع إسرائيل نتج عنها إبرام اتفاق عام 1996، كان مضمونه الاعتراف بدولة إسرائيل، وفتح مكثبي تمثيل تجاري بين الدولتين، وفتح الأسواق التونسية أمام البضائع الإسرائيلية، وتسهيل حركة تنقل الأفراد والسلع ورؤوس الأموال بين البلدتين، ووصل أول وفد سياحي إسرائيلي إلى تونس بتاريخ 1996/01/22. (نسرين هشام يعقوب، 2021، الصفحات 85-86)

#### 6- الاتصالات اللبنانية - الإسرائيلية:

منذ تأسيس اليهود لدولتهم، أدركوا أهمية ودور الأقليات العرقية والطائفية في الوطن العربي، فسارعوا إلى استغلال هذه الأقليات، وعملوا على خلق العديد من هذه الطوائف في البلاد العربية والإسلامية، خاصة في سوريا والعراق والأردن والسودان ولبنان والجزائر والمغرب... الخ أما بالنسبة للبنان، فمنذ أول زيارة للزعيم اليهودي حاييم ويزمن لبيروت عام 1934، اقترح على قادة لبنان إمكانية إقامة دولة مسيحية في لبنان ودولة يهودية في فلسطين، واتفق الطرفان على إنشاء لجنة تهتم بشراء العقارات والأراضي في سوريا ولبنان ومنطقة العلويين لتأمين تحقيق حلم الدولتين المسيحية واليهودية. (غسان، 1989، صفحة 59)

تواصلت الاتصالات السرية اللبنانية - الإسرائيلية، لكن دون حصول تطبيع كامل بسبب النسيج الاجتماعي للمجتمع اللبناني وتركيبته المعقدة، حتى في أعضاء حكوماته المتعاقبة والتي يستحيل أن تتفق على رأي واحد في موضوع العلاقة مع إسرائيل.

أ. لأمر الذي جعل الطرفين في حالة حرب دائمة على حدودهما البرية والبحرية، لكنهما ملتزمتان بوقف إطلاق النار على طول الخط الأزرق، ورسمت الأمم المتحدة الحدود بينهما عام 2000م بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، وفي عام 2006م اندلعت حرب بين إسرائيل وحزب الله، وانتهت الحرب بعد الوساطة الأممية.

وبعد عشر سنوات من اللقاءات السرية توصل الطرفان إلى اتفاق إطار لبدا المفاوضات حول الحدود المتنازع عليها، خاصة البحرية التي عرفت سابقا نزاع حول مجمع نفطي في البحر الأبيض المتوسط والذي تصل مساحته إلى حوالي 860 كلم<sup>2</sup>، والذي تم اكتشافه من طرف شركة أمريكية عام 2009م.

#### 7- الاتصالات السعودية - الإسرائيلية:

منذ زمن بعيد هناك اتصالات سرية بين السعودية وإسرائيل سواء بوساطة مغربية أو مصرية أو أمريكية... الخ، والواقع يؤكد وجود تعاون أمني وعسكري بين البلدين غير معلن عنه سواء ما تعلق بالحرب العراقية الإيرانية، أو الحرب على العراق أو التعاون الحالي ضد إيران. وتؤكد بعض الدراسات والأبحاث على وجود علاقات تجارية سرية بين البلدين، وهناك استثمارات إسرائيلية بالمملكة السعودية والتي تزايدت منذ عام 2005...

#### 8- التطبيع القطري - الإسرائيلي:

منذ عام 1996، قام شمعون بيريز بزيارة رسمية لقطر باعتباره رئيس وزراء دولة الكيان الصهيوني وقبلها عام 1995، حضر حمد بن خليفة حاكم قطر حفل توقيع اتفاقية أسلو -2- بين الفلسطينيين وإسرائيل.

كما تم فتح المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة، وتم إنشاء بورصة الغاز القطري في إسرائيل بعد اتفاق بيع الغاز القطري لإسرائيل. (نسرين هشام يعقوب، 2021، صفحة 87)

#### 9- التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي:

مباشرة بعد اتفاق أوسلو لعام 1993، دخلت الإمارات العربية المتحدة في مفاوضات مباشرة مع دولة الكيان الصهيوني اختتمت بإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والصناعية والأمنية والعسكرية والاستخباراتية بين الطرفين.

وقد قسمت مكاتب تجارية متبادلة بين الدولتين، وأعلن عنها بصفة رسمية بعد اتفاق أوسلو 1993م (محمد، 2021، صفحة 284)

وأنشأت منطقة للتبادل التجاري بين إسرائيل وديد الدول العربية منها: قطر والإمارات ومصر والسعودية. (محمد، 2021، صفحة 119).

وفي عام 2020م أبرمت الإمارات وإسرائيل اتفاق التطبيع وارتكز الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة والتعاون المشترك في عدة مجالات مع إسرائيل.

#### التطبيع العماني - الإسرائيلي:

تقريباً في نفس الزمان والمكان الذي كانت فيه الاتصالات الإسرائيلية مع قطر والإمارات، كانت تباشر فيه مفاوضات بين إسرائيل وعمان وبنفس مضمون مفاوضات التطبيع، والمتمثلة في الاعتراف بإسرائيل وتبادل البعثات الدبلوماسية، وإبرام الاتفاقيات الأمنية والتجارية والسياحية وتسهيل مرور الأفراد والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المطبوعة وإسرائيل، وتم الوصول إلى النتائج التي تريدها إسرائيل، وكان ذلك خلال تسعينات القرن الماضي، وأكثر من ذلك فقد أصبحت عمان الوسيط الثاني البديل في حالة غياب المغرب الذي يكلف إسرائيل بجلب البلدان العربية المطبوعة.

## 11- التطبيع السوداني-الإسرائيلي:

بدأت الاتصالات السرية السودانية الإسرائيلية منذ عام 1954م بين قيادات من حزب الأمة وبعض القادة الإسرائيليين، وأصبحت على اعلي مستوى بعد لقاء باريس بين رئيس الوزراء السوداني عبد الله خليل ووزيرة خارجية الكيان الصهيوني غوالدا مائير، وبعد القمة العربية بالخرطوم عام 1967م وقراراتها الثلاث الشهيرة، لا سلام ، لا اعتراف، لا مفاوضات مع إسرائيل، جمدت العلاقات بين الطرفين، وبعد اتفاقية أوسلو بدأت اللقاءات السرية وأصبحت رسمية على أعلى مستوى منذ 2019 بعدما كثفت اللقاءات بوساطة إماراتية أمريكية ، نتج عنها لقاء الفريق أول عبد الفتاح البرهان الحاكم العسكري للسودان مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بأوغندا في فبراير 2020م، وفي أكتوبر من عام 2020م عقد وفد إسرائيلي أمريكي لقاء بالخرطوم مع الحاكم العسكري للسودان، وكان تمهيد لإبرام اتفاقية التطبيع والتي وقعت في 07/01/2021م.

وقد فقدت القضية الفلسطينية بهذا التقارب السوداني الإسرائيلي حليف و صديق قديم لمختلف الفصائل الفلسطينية وخاصة حماس والجهاد الإسلامي

والملاحظ أن التهويل الإعلامي الذي تلى التوقيع على اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية في السنة الماضية 2020 والسنة الحالية 2021 والمتعلق بدول : قطر- البحرين- عمان- السودان- المغرب- الإمارات والسودان، ما هو إلا تضخيم إعلامي لصالح الحملات الانتخابية لليمين الإسرائيلي وللرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترمب، لأن هذه الاتفاقيات مجرد توثيق دولي لتعاون عربي- إسرائيلي عمره عقود من الزمن، ومن أجل تمرير صفقة القرن كما يحلو للأمريكان والمطبعين تسميتها، والتي تختزل الدولة الفلسطينية في طريق سيار معلق في الهواء بين الضفة الغربية وسيناء، بهدف إلحاق القدس المحتلة بإسرائيل كعاصمة موحدة وأبدية لليهود...

### ثالثا : أثر التطبيع على القدس المحتلة:

بالنسبة للدول العربية المطبعة مع إسرائيل فإغلبها أقرت ضمنا وباتفاق دولي مع إسرائيل أن القدس هي العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل، وخاصة بعد موافقتها الضمنية على صفقة القرن الأمريكية، والتي نالت تأييد الدول التي سارت في نهج الذل والتطبيع، وبالتأكيد اتفاقيات التطبيع والتزامات الدول العربية الموقعة عليها، والتي تمنعها من تقديم أي مساعدات للقضية الفلسطينية وللصائل الفلسطينية، الطامحين لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

أكد أن هذه الدول قايضت القضية الفلسطينية والقدس الشريف بمصالحها الضيقة وأهدافها المرحلية الزائلة، وانغمست في عبوديتها الأزرلية لأهوائها الذاتية ومنافعها الشخصية، فمنها من تحصلت على بعض الموارد المالية لإدارة أزماتها الاقتصادية الحادة، ومنها من كسبت الود الأمريكي من اجل بقائها في السلطة والمحافظة على استقرارها السياسي، ومنها من نالت الرضا وحذفت من قوائم الدول الراحية للإرهاب، وكثيرا منها دول مجهرية أرادت لعب ادوار محورية في القضية الفلسطينية والقضايا



العربية والقومية، مكان الدول المركزية الكبرى مقابل تنازلاتها المتتالية ودعمها الكامل للسياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

وهذا ما تجسد ميدانيا في قبول بعض الأنظمة العربية لمضمون صفقة العار الأمريكية، المعلنة بتاريخ 2020/01/28م من طرف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي جاءت بنودنا لتؤكد عدم تقسيم مدينة القدس واعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل، وان تكون بلدية القدس مسولة عن كامل أراضي القدس باستثناء التعليم، بالمقابل أعطت للفلسطينيين حق إقامة دولة بدون جيش وتكون عاصمتها إحدى المناطق المجاورة للقدس (ابو ديس- شعفاط - سلوان..)، وتجبر الفصائل الفلسطينية على قبول مضمونها أو القضاء عليهم بتعاون أمريكي إسرائيلي خاصة حماس والجهاد الإسلامي، وإيقاف كل المساعدات الأمريكية والدولية للسلطة الفلسطينية في حال رفضها للمبادرة الأمريكية، كما عمدت المبادرة إلى تكريس شرعية المستوطنات اليهودية، وإنهاء الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية عمليا، وضم غور الأردن وحرمان الفلسطينيين من حق العودة وحق تقرير المصير. (د. هيفا، 2020).

ومن أجل كسب الولاء العربي والدولي لهذه الصفقة انشأت صندوق استثمارات بقيمة 50 بليون دولار لصبها في الاقتصاد الفلسطيني واقتصاديات الدول العربية المجاورة خاصة مصر والأردن ولبنان. أما الكيان الصهيوني، فهو الراح الأكبر من اتفاقيات التطبيع، التي تعزز مكانته الدولية وتمنحه شرعية عربية في احتلال الأراضي الفلسطينية، وتحويل القدس إلى عاصمتها الأبدية، وعزل السلطة الفلسطينية، وإيقاف الإمدادات والمساعدات العربية والأمريكية، وبالنسبة للسلطة الفلسطينية والفلسطينيين، فالتطبيع في وقته وأشكاله الحالية منه مستعجل وقوي وفعال للاستيقاظ من أوهام خرافة الأرض مقابل السلام، والآمال الكاذبة لبندود اتفاقيات أسلو 1 و 2 والتوقعات المنعدمة المنتظرة من هيئة أممية أصبحت مجرد قطعة سلاح في يد الولايات المتحدة الأمريكية تستعملها وقت ما تشاء و أينما تشاء لتحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية، ومصالح قلبها النابض في الشرق الأوسط دولة الكيان الصهيوني.

وعلى العموم فتداعيات التطبيع العربي-الإسرائيلي على الأمن العربي والقضية الفلسطينية كثيرة وخطيرة فالتطبيع يقوي الطرف الإسرائيلي في مفاوضات الوضع النهائي وشرط التسوية إضافة إلى إلغاء فكرة أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية ودفع الأنظمة العربية إلى مزيد من الانقسام والتشتت وضرب فكرة العروبة في العمق وتحويل إسرائيل العدو إلى دولة صديقة وحليفة ورفع العزلة الدولية عنها وتهميش الجانب الفلسطيني وإعطاء فرصة لرؤية إسرائيل القائمة على السلام مقابل السلام وإلغاء المبادرة العربية لعام 2002م. (الحمد، 2020، الصفحات 81-83)

### الخاتمة:

لقد قامت حكومات الكيان الصهيوني المتعاقبة بتطبيق سياسات النفس الطويل في تهويد القدس وطمس معالمها الإسلامية والمسيحية، من أجل صناعة قدس يهودية تكون حسب مزاعمهم عاصمة موحدة وأبدية لدولة الكيان الصهيوني.

وما شجع الدولة اليهودية في مواصلة سياسات تهويد القدس وطمس المعالم العربية والإسلامية، تسارع الأنظمة العربية للتطبيع مع إسرائيل.

وما على الإخوة الفلسطينيين شعبا وسلطة إلا التآخي وتوحيد الصفوف والفصائل والأحزاب وتشكيل جبهة داخلية وخارجية واحدة وموحدة بجناحيها السياسي والعسكري، مشتركة الهدف والمستقبل، وهو إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، طبعاً ليس بالتمني والشعارات ولكن بالسياسات والاستراتيجيات والتحالفات والاتفاقيات وفهم الساحة الدولية الحالية من أجل تحديد الفواعل الدولية أفراداً ودولاً ومنظمات وشركات وهيئات، وجعلهم بمنطق رابح من أجل دعم القضية الفلسطينية مستغلين في ذلك الثروات المائية والمنجمية والطاقوية الفلسطينية والتقارب الإسلامي والمسيحي الفلسطيني، مع دعم الفصائل الفلسطينية في اكتساب التكنولوجيات الحديثة والوسائل الضرورية لفرص الأمر الواقع على أرض الميدان خاصة في المناطق المحررة والقدس الشريف.

وخلاصة ما تقدم انه أصبح من الضروري بناء جبهة تصدي عربي فلسطيني لمواجهة السياسات الصهيونية المتعلقة بتهويد القدس الشريف والتي يجب أن تتمثل أساساً في:

1- تفعيل اتفاق الدفاع عن المقدسات المبرم بين الدولة الفلسطينية والمملكة الأردنية وإيجاد آليات عملية لتنفيذه.

2- رفض فلسطين و الأردن مستقبلاً توقيع وإبرام أي اتفاقات فرعية مع إسرائيل متعلقة بالمقدسات وخاصة وضع المسجد الأقصى.

3- إنشاء صندوق استثمار وأعمار عربي إسلامي خاص بتسيير والمحافظة على المقدسات الإسلامية داخل القدس الشريف.

4- كسب الرأي العام الدولي والتأييد الأممي من أجل إيقاف بناء المستوطنات الإسرائيلية الجديدة وإزالة القديمة منها خاصة المتواجدة بالقدس الشرقية.

5- أي تفاوض مستقبلي يجب أن يكون على أساس حدود ما قبل 1967م.

6- ربط قضية التطبيع العربي الإسرائيلي بقضية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس مع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

7- مواصلة وتكثيف الدعم السياسي والمالي والمادي للسلطة الفلسطينية والتصدي للمحاولات الإسرائيلية بعزل بعض الفصائل و المناطق الفلسطينية.

8- إقامة التظاهرات والمؤتمرات الإسلامية وبناء المعاهد الإقليمية والدولية ذات البعد الثقافي والإسلامي بمدينة القدس المحتلة وتفعيل دور المنظمات المهمة بالتراث العالمي الثقافي والروحي المتواجد بالمدينة المقدسة من أجل حمايته والمحافظة عليه خاصة منظمة اليونسكو.

• المصادر و المراجع :

• الكتب:

- 01-الزرو نواف جودت، القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار الخواجا، عمان، 1991
- 02-العمري حكيم، الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، الطبعة الأولى، برلين ، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019
- 03-العناني جاسر علي، القدس بين مشاريع الحلول السياسية و القانون الدولي، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2002
- 04-إلهام شمالي، التطبيع الاسرائيلي الموريتاني واتجاهاته المستقبلية، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2021
- 05-نيكولاس جويات ،غياب السلام محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، مصر، 2005.
- 06-حمدان غسان، التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني ،دار الأمان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989
- 07-عبد الغني مصطفى، الأوقاف على القدس، الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة ،مصر، 2007.
- 08-كابلان نبيل، الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني، تواريخ متضاربة، ترجمة محمد العشاوي، الطبعة الاولى،المركز القومي للترجمة،القاهرة ، مصر، 2014.
- 09-محمد ناجي احمد، في نقد التطبيع والأسرلة من الحقبة الناصرية إلى الزمن الإسرائيلي، (الطبعة الأولى ) ، صنعاء، اليمن، 2021 .

الرسائل والأطروحات العلمية:

- 10-أبو هلال نسرين هشام يعقوب، دور الدبلوماسية الفلسطينية الرقمية في مواجهة التطبيع العربي - الإسرائيلي، ( رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية)، كلية الآداب والعلوم الانسانية،جامعة الاقصى،غزة، فلسطين، 2021.
- 11-محمد أبو طير، أثر التطبيع الاسرائيلي الأردني على الأردن سياسيا وأمنيا واقتصاديا، (رسالة ماجستير) ، الجامعة الاسلامية،غزة، فلسطين، 2020.

المقالات العلمية:

- 12-جواد الحمد، ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، فلسطين، خريف 2020
- 13-هيفا سليمان الإمام ، صفقة العصر أهدافها وسبل مواجهتها ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ،أوراق ثقافية ،السنة الثانية، العدد السابع، بيروت، لبنان ، ربيع 2020

### الاتفاقيات الدولية:

14- اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين الموقعة بعمان بتاريخ 31 اذار 2013.

### القرارات الأممية:

- 15- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 المؤرخ في 22/11/1967م.
- 16- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 252 المؤرخ في 21/05/1968م.
- 17- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 267 المؤرخ في 03/07/1969م.
- 18- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 446 المؤرخ في 22/03/1979م.
- 19- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 452 المؤرخ في 02/07/1979م.
- 20- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 المؤرخ في 20/08/1980م.
- 21- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 672 المؤرخ في 12/10/1990.

### المواقع الإلكترونية:

- 22- عبد الحي وليد. (10 12، 2019). مستقبل مدينة القدس...مخاطر حقيقية، 10/12/2019، تاريخ الاطلاع على الموقع 07 11، 2021، <https://www.alzaytouna.net>.
- 23- عدنان أبو عامر، مستقبل مدينة القدس في ظل التهويد، المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010، <http://adnanabuamer.com/post/143/>.